

اللجنة تجتمع بالوزراء المعينين 29 الجاري لحسم القضية

«شؤون البيئة»: إنقاذ جون الكويت مشروع وطني



جانب من اجتماع لجنة البيئة



حمد المطر متحدنا

رياض عواد
ناقشت لجنة شؤون البيئة في اجتماعها أمس تكليف المجلس للجنة لبحث الوضع البيئي الراهن، بحضور ممثلين عن وزارة الأشغال والهيئة العامة للبيئة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت استمرار تلوث جون الكويت، والمشاكل الكثيرة التي تظهر على السطح مبينا أن إنقاذ جون الكويت يعتبر مشروعا وطنيا خصوصا أنه المحضن البحري الخامس بالعالم. وكشف المطر عن أن اللجنة ستوجه الدعوة لرئيس مجلس الوزراء إلى اجتماع يعقد يوم 29 سبتمبر الجاري أو تفويض نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع بصفته رئيس المجلس الأعلى للبيئة لمناقشة سبل إنقاذ جون الكويت من التلوث الذي يؤثر على الصحة العامة بشكل مباشر.

وأوضح أن آخر المشاكل المرتبطة بهذا الموضوع مخاطبة الهيئة العامة للبيئة مجلس الوزراء بأن شاطئ الفحجيل والشويخ لا يمكن السباحة فيهما بسبب مكبات الصرف الصحي المتكررة في جون الكويت ومع ذلك مجلس الوزراء لم يتخذ قرارا بإيقاف استخدام هذين الشاطئين. وبين أنه بناء على هذا الخطاب فإن

المتقاعدين المتوقع تقاعدهم خلال السنوات الخمس القادمة، وشرائح رواتب المتقاعدين مع أعدادهم، و خطة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المستقبلية في زيادة رواتب المتقاعدين، وجدول تفصيلي بين السقف الأعلى لرواتب المتقاعدين حسب الشرائح، وتكلفة الزيادة التي يتقاضاها المتقاعدون كل فترة.

وفي سياق منفصل، وجّه المطر سؤالاً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ورد فيه: يعاني المتقاعدون من أزمة زيادة الأسعار التي ارهقت الأسرة الكويتية، مما يضطر المواطن المتقاعد إلى أخذ قرض من البنوك لسد احتياجاته. وطالب النائب المطر بإفادته بأعداد

وما الإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي لمحاربة هذه الظاهرة؟ وما خطتها للحد منها؟ وما خطة الوزارة لمساعدة الطلاب الضعفاء والراغبين من الطلبة وأولياء أمورهم في الحصول على دروس تقوية في الفترة المسائية في إطار قانوني منظم يحمي الطلبة وأولياء أمورهم ويحفظ هبة المعلم؟

بعض المعلمين من متابعة الطلاب الضعفاء إلى استغلال حاجتهم وجذبهم نحو الدرس الخصوصي الذي أصبح يستنزف ميزانية رب الأسرة وتوسعت هذه الظاهرة لعدم وجود تشريعات وقرارات جادة لمواجهتها.

المسبب فيه من جهه اخرى وجه النائب الدكتور حمد المطر سؤالاً إلى وزير النفط وزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس حول ظاهرة الدروس الخصوصية. وجاء في مقدمة السؤال: أصبحت ظاهرة الدروس الخصوصية من مهددات العملية التعليمية في الكويت، وللاسف تحول اهتمام

الصالح لوزير التعليم العالي؛ ما أسباب عدم تعيين أمين عام لمجلس الجامعات الخاصة



خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، قال في مقدمته: استناداً إلى لقاء سمي رئيس مجلس الوزراء «الكويت ما بعد الجائحة»، والذي يتمحور حول اختيار القياديين من الكفاءات وفق نظم ومعايير والمحافظة على اللوائح والنظم، حيث إن الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة لها دور محوري في العملية التعليمية، ونظراً لكون منصب أمين عام الجامعات الخاصة شاغراً منذ شهر إبريل 2021 حتى تاريخ هذا السؤال يرجى تزويدنا بالآتي:

1 - أسباب عدم تعيين أمين عام لمجلس الجامعات الخاصة بالأصالة؟
2 - المؤهلات الأكاديمية للأمن العام المساعد لشؤون الأبحاث والمعلومات لمجلس الجامعات الخاصة بالمستندات؟
3 - الخبرات الوظيفية للأمن العام المساعد لشؤون الأبحاث والمعلومات

العتيبي: ما إستراتيجية تطوير الإعلام الرسمي في البلاد؟



فارس العتيبي

4 - هل تم عقد دورات تدريبية لموظفي الوزارة وقدمي البرامج والمخرجات؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتي بالقطاعات المستهدفة بهذه الدورات وعدد من اجازات هذه الدورات.
5 - ما الجهة المشرفة على تدريب الموظفين، هل من داخل الوزارة أم من خارجها؟ مع بيان تكلفة هذه الدورات وتزويدي بالمستندات ذات الصلة.

وجه النائب فارس العتيبي سؤالاً إلى وزير الإعلام عبدالرحمن المطيري، جاء التالي: صرح وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري بأن وزارة الإعلام بصدد إطلاق استراتيجية جديدة للأعوام الخمسة المقبلة وذلك لإرساء إعلام مستدام ورائد يؤصل قيم المجتمع وهويته وعقيدته الإسلامية الواسعة. وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما أهداف الاستراتيجية الإعلامية والعناصر التي ستركز عليها الوزارة لتطوير الإعلام الرسمي في البلاد؟
2 - ما الإجراءات العملية التي اتخذتها وزارة الإعلام والهيئات التابعة لها والمؤسسات التي تعنى بالبراعة والثقافة والفن، وما مراحل تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للوزارة بالسنوات المقبلة؟
3 - كم عدد اللجان والفرق التي تم تشكيلها لوضع رؤية وأهداف الوزارة لتنفيذ هذه الاستراتيجية والآلية التي يتم تنفيذ من خلالها؟ يرجى تزويدي بكشف بأساء اللجان وفرق العمل ومسماياتهم الوظيفية، وصورة ضوئية من توصيات هذه اللجان أو فرق العمل.

5 نواب يقترحون إعفاء ذوي الإعاقة والمسنين ومن يثبت عجزه عن دفع الرسوم القضائية



جلسة سابقة

أعلن 5 نواب عن تقديمهم اقتراحاً بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة 14 من القانون رقم (17) لسنة 1973 في شأن الرسوم القضائية، مع إعطائه صفة الاستعجال. وجاء في نص الاقتراح الذي قدمه النواب أسامة الشاهين، د. عبد العزيز الصعبي، د. حمد المطر، مبارك الحجرف والصفوي الصعبي، ما يلي: (المادة الأولى) يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (14) من القانون رقم (17) لسنة 1973 المشار إليه النص التالي: «يعفى من الرسوم القضائية من يثبت عجزه عن دفعها، كما يعفى ذوو الإعاقة والمسنون من هذه الرسوم.» (المادة الثانية) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. (المادة الثالثة) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام

الصالح يقترح رفع نسبة تجميل المرافق العامة إلى 20 بالمئة

أعلن النائب د. هشام الصالح عن تقديمه اقتراحاً برغبة برفع النسبة المخصصة في بند الخدمات الاجتماعية لتجميل المرافق العامة والمناسبات الوطنية من 15% إلى 20% وذلك بتحويل نسبة 5% المخصصة لدعم المحافظات إلى بند تجميل المرافق والمناسبات. لقد خصص القرار الوزاري (رقم 16/ت) لسنة 2016 بشأن تنظيم العمل التعاوني فصله الخامس للخدمات الاجتماعية حيث حددت المادة 55 النسب العليا للصرف واشترطت لذلك أن يتم الاعتماد المسبق من الجمعية العمومية وأخذ الموافقات اللازمة حسب الضوابط التي

تتمت

نواب سابقون

الأغلبية السياسي، وتقديمه لمن التزم بتعهداته بجعل العقو هو الأولوية، لكننا اليوم نجد أنه أصبح من الواجب إيضاح موقفنا لأبناء الشعب الكويتي فهو صاحب الحق الأصلي، ولقطع الطريق أمام أي مغالطات أو مزائيدات سواء كانت بحسن نية أو بغير ذلك، حول موافقتنا الثابتة وكرامتنا ومبادئنا التي دفعنا ومازلنا ندفع أثمانها، والتي نحرص عليها كحرصنا على حياتنا وعلى كرامة وحب شعبنا

الحميدي يسأل عن خطة «القوى العاملة» لإيجاد فرص عمل للخريجين



بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة في شأن توافر فرص عمل للخريجين الكويتيين. وذكر الحميدي في مقدمة السؤال: «تشكل نسبة الشباب من حديثي التخرج والخبرة في المجتمع الكويتي أكثر من ثلثي عدد المواطنين، وهذا النمو يتطلب على الدولة تأمين وظائف ملائمة لهم تتناسب مع تخصصاتهم العلمية بما يتماشى مع سوق العمل، وفي ظل الاستعانة بالمقيمين بنسبة كبيرة في الوظائف الحكومية، فما هي خطة الهيئة العامة للقوى العاملة نحو إيجاد فرص وظيفية للمواطنين من حديثي التخرج والخبرة من الشباب؟»

وأضاف: ما هي خطة الحكومة في تحديد القادمين من غير الكويتيين للعمل حسب حاجة سوق العمل؟ وهل تم عمل دراسة من قبل المختصين حول حجم العمل الذي تحتاجه الدولة وخاصة أن العديد من المشاريع توقفت أو على وشك الإيقاف؟ وتابع: هل تم الأخذ باقتراحنا حول أن تكون جميع الوظائف القيادية والمتوسطة للمواطنين فقط؟ وهل تم الأخذ باقتراحنا حول أن يحل الكويتيون محل جميع المستشارين غير الكويتيين في ديوان الخدمة المدنية ولا يسمح بتعيين أي مستشار من المقيمين في ديوان الخدمة المدنية؟»

المضف: كيف قام محكوم بالسجن بعمليات نصب واحتيال من مجبسه بـ«المركزي»؟



عبدالله المضف

على مدى 24 ساعة يومياً؟
6 - كم عدد الهواتف المتنقلة والذكية وشرائح تزويد خدمة الاتصالات التي ضُبطت داخل السجن منذ عشر سنوات حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما كمية وأنواع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية التي ضُبطت داخل السجن في ذات الفترة؟
سؤال إلى وزير التجارة إيماناً منا بمبدأ تكافؤ الفرص، وحرصاً على أن تستعين مؤسسات الدولة بالكفاءات الوطنية لا سيما الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما يمثله من أهمية بالغة في دعم قطاع الأعمال.
لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - متى كان آخر إعلان توظيف لدى الصندوق؟ وما هي الوظائف والتخصصات التي فُتح لها مجال التقديم؟
2 - هل توجد تعيينات تمت من تاريخ 1/4/2021 بدون إعلان من قبل الصندوق حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هو المسوغ القانوني لهذه التعيينات؟
3 - تواريخ هذه التعيينات وأسماء ومسميات من تم تعيينهم.

وجه النائب عبدالله المضف سؤالاً إلى كل من وزير الداخلية الشيخ فامر العلي الصباح، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلطان، ونص السؤالين على ما يلي:

سؤال إلى وزير الداخلية نعى إلى علمي خبر صادم عن تمكن محكوم بالسجن من القيام بعمليات نصب واحتيال متعددة من داخل مجبسه في السجن المركزي. ولما كان هذا الخبر - إن كان صحيحاً - يشكل اختراقاً أمنياً خطيراً غير مسبق. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما مدى صحة الخبر المشار إليه أعلاه؟ إذا كان صحيحاً، يرجى بيان عدد عمليات النصب التي ارتكبها المجرم من داخل السجن والمدة التي استغرقها تنفيذ عملياته من داخل السجن منذ أول عملية. 2 - أسماء الضباط المسؤولين عن السجن وقت حدوث هذه الجرائم. 3 - الإجراءات التي اتخذت بحق الضباط والأفراد المناط بهم إدارة السجن المركزي وقت حدوث جرائم النصب المذكور أعلاه. 4 - ما أسباب تفشي ظاهرة انتشار أجهزة الهاتف المتنقلة والذكية وشرائح تزويد خدمة